مخرجات الجامعة وإشكالية اللاتجسير مع المحيط الاجتماع

د. عبد النور أرزقي جامعة البويرة د. مختار رحاب جامعة المسيلة

الملخص:

الجامعة هي مؤسسة تعليمية عليا، تؤدي مجموعة من وظائف تتصدرها إعداد الأفراد علميا، فكريا ومهنيا لخدمة المجتمع، وتجري أبحاثا ودراسات حول مختلف القضايا الاجتماعية، النفسية والاقتصادية وتهتم بالتطوّر العلمي والتكنولوجي، فهي بذلك تعد قاطرة النمو والتنميّة بكل جوانبهما. مكانة تجعل منها بمثابة مرجعية وقائدا للمجتمع. لابد إذن من ربطها بالمجتمع خدمة ومنبعا فهل هي كذلك ببلادنا؟

هل يوجد تواصل بينها ومحيطها الاجتماعي؟

هل يوجد بين مخرجاتها ومحيطها جسر تواصل وتكامل؟

إنّ العلاقة بين الجامعة والمجتمع في الجزائر، إذا ما استثنينا وظائف التدريس، وتخريج دفعات الطلبة، يمكن القول بأنّها تشهد حالة اللاتجسير واللاتواصل، بل في الكثير من الأحيّان يغيب أي نوع من علاقة تأثر وتأثير، وحتى نوعيّة المتخرجين تطرح أكثر من سؤال.

Résume:

L'université est un établissement qui exécute plusieurs taches dans le but de former les personnes sur le plan scientifique, intellectuel et professionnel, pour servir la société dans tous les domaines et secteurs. Ainsi elle mène des études sur déférentes affaires sociales, psychologiques et économiques. L'université donc est la locomotive de développement et de progrès.

Est-ce-que nos universités (en Algerié) prend en charge les problèmes et les aspirations de notre société ?

Est-ce-que il ya un lien ou un pond de complémentarité entre les deux parties?

Abstract:

The university is a superior institute, who does lot of tasks as persons educating, in sciences and technology. It should play a big and important roll in development of each society; it is the engine of each change, or the strength and the spirit of progress.

Have our universities this roll?

Have a band with our society?

Have our students' capacities to serve the social and economics aims?

.

مقدمة:

أصبح وجود وتشكّل المجتمع قائم على المعرفة ، وقد أسهمت الثورات بمختلف أشكالها في تشكيل مجتمع جديد سميّ بمجتمع المعرفة، وضمنها لعب التعليم دورا مهما في النمو الاقتصادي للمجتمع ، وذلك من خلال الاستثمار في الرأسمال البشري، ومن ثمّ تلعب المعرفة دورا أساسيّا في تحسين مستوى الإنتاج في مختلف القطاعات. وإذا كانت المعرفة قوّة "knowledge is power" كما ذكر العالم والمفكر فرانسيس بيكون، وكما ذكر الكاتب آلفن تافلر حينما قال بأنّ قوّة المعرفة هي أكثر أنواع القوّة تأثيرا وفعّالية وايجابية، وإذا كان لكلّ المنشآت الاجتماعية دور في ذلك فإنّ المؤسسة الرئيسية ذات الدور الرائد هي الجامعة بكلّ ما توفره من تعليم وبحث علمي.

يهدف هذا المقال لتوصيف العلاقة بين الجامعة والمجتمع في الجزائر، ومحاولة تقديم مقترحات ورؤى لتجسير وتوثيق العلاقة بينهما، ووضع إستراتيجية تضمن التواصل الفعّال بينهما، وتسهم في إيجاد آليات تعمل من خلالها الجامعة كمؤسسة حضارية ، ثقافية وعلميّة على إنجاح مشاريع التنمية.

ولتحقيق هذا ارتأينا أن نتناول من خلاله العناصر التّالية :

- مفهوم الجامعة، المجتمع، التعليم الجامعي والتنميّة.
- وظائف الجامعة، وعلاقتها بالمجتمع.
- كيفية إسهام الجامعة في مواكبة متطلّبات مجتمع المعرفة.
- دواعي تدعيم العلاقة بين الجامعة والمجتمع.
- واقع العلاقة بين الجامعة والمجتمع في الجزائر.
- رؤية استشرافية لتوطيد العلاقة بين الجامعة والمجتمع في الجزائر في صورة " إستراتيجية التواصل الفعّال" للمساهمة في إنجاح مشاريع التنميّة.

أولا / تحديد المفاهيم:

1- الجامعة: The university

يعود المصطلح الانجليزي university إلى مصدر universities والتّي تعني التجمّع الذّي تتحد من خلاله أقوى الأسر نفوذا في المجال السيّاسي، وذلك بهدف ممارسة السلطة. وبالمقابل تستخدم كلمة " الجامعة " لتدل على تجمّع هيئات التدريس والطلبة

من جنسيات مختلفة ومناطق متباعدة. وتعد الكلمة العربية " جامعة " ترجمة دقيقة للكلمة الانجليزية المرادفة لها، لأنّها في مدلولها العربي تعني التجمع والتجميع[1]. والجامعة هي مؤسسة علميّة منظمة تقع في قمة الهرم التعليمي والتكويني في أيّ مجتمع، لها مجموعة من الوظائف، أبرزها إعداد الفرد فكريّا ومهنيّا لخدمة أفراد المجتمع بواسطة الخدمة العامة، هذا بالإضافة إلى قيامها بالبحث العلمي الذّي يخدم مخططات التنميّة الشاملة للمجتمع، وفي هذا يرى آلين تورين بأنّها مكان يتحقق فيه الاحتكاك بين عمليّة تنميّة المعرفة وخدمة المجتمع والحاجة إلى الخريجين. وذهب البعض الآخر إلى أنّ الجامعة هي المؤسسة التي تقوم بصورة رئيسية بتوفير تعليم متقدّم لأشخاص على درجة من النضج، ويتصفون بالقدرة الفعلية والاستعداد النفسي على متابعة دراسات متخصصة في مجال أو أكثر من مجالات المعرفة.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأنّ الجامعة هي فضاء أو منبر لإعطاء العلم عن طريق عمليّة التدريس، بالإضافة إلى القيّام بالبحث العلمي، وابتكار المعرفة وإبداع وإيجادحلولا للمشكلات المطروحة، وهي مركز إشعاع علميّ وثقافيّ واجتماعيّ يهدف لتنميّة المجتمع من كلّ النواحي: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والحضارية. وعلى ذلك لا يمكن تصوّر أيّ تغيير دون لمسة الجامعة ، أو لنقل لا يمكن أن ينجح أيّ تغيير ما لم تُشرك الجامعة فيه، بل هي منطلقه ومصدره . وقد أصبح الحديث عن الجامعة يعني الغوص في طموح المجتمع وتطلّعات أفراده، " وبالرغم من أنّ الجامعة كمؤسسة تعليمية لإنتاج المعرفة حديثة النشأة نسبيا فإنّ جذورها ضاربة في أعماق التاريخ ، تعود إلى مدارس الحكمة في الصين القديمة أو ما يماثلها في الحضارات القديمة في الهند ومصر وحضارة وادي الرافدين وغيرها "[3]

2- المجتمع: The society

هو جمع من النّاس مختلفي الأنواع والأنماط يسكنون رقعة جغرافية معلومة الحدود، لهم ولاءات ورغبات ومشكلات مشتركة، لهم مصير متقارب أو مشترك، ويعيش هؤلاء الأفراد في جماعات وفي داخلها كلّ أنواع العلاقات بحيث يكون المجتمع متكاملا.[4] لا يمكن تصوّر فرد بمعزل عن الأفراد الآخرين، هم يعيشون في مجتمع يتميّز بعادات وتقاليد وأنظمة عيش.

3- التعليم الجامعي:

هـو التعلـيم في الجامعـات العامـة أو كمـا تسـمى الجامعـات الحكوميـة، أو في الجامعـات الخاصـة، يلي مباشـرة مرحلـة التعلـيم الثـانوي، وغالبـا مـا تتراوح مدّتـه في الجزائر ما بين ثلاث إلى سبع سنوات وبعدها تأتي مرحلة الدراسات المعمقة كالماجستير والدكتوراه، ويمنح الطالب بعد هذه المراحل شهادات، تمكنه من العمل في قطاعات ومهن مختلفة. ويعتبر الإنسان الرأسمال الحقيقي في أيّة تنميّة، وهو الغاية من كلّ نشاط، وتتحدد طاقته الإنتاجية ومستوى مشاركته في النهوض بمجتمعه بما يتمتع به من مهارات وقدرات. ولا شك أنّ وراء اكتشاف القدرات وصقلها وتنميّتها عمليّة التعليم. وعلى ذلك تكتسي التنميّة البشرية The Human development أهميّة بالغة وتحظى باهتمام كبير من قبل كلّ الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، والواقع أنّ من بين أسباب التفاوت في مستوى التطوّر والتقدّم الاختلاف من حيث إدراك مكانة العنصر البشري وبالتّالي التحكّم في تنميّته. أدى ويؤدي الاستثمار في التعليم عموما والتعليم الجامعي خصوصا إلى إحداث التنميّة الشاملة في العديد من الدول ، لكون العنصر البشري هو الأساس. " يمثل التعليم العامل الأساسي لتنميّة القوى البشرية بوصفها الثروة الحقيقية للدول والمجتمعات، بها تستطيع مواجهة التحدّيات المعاصرة"[5]. وهو ضرورة ووسيلة للعيش والاستمرار في عالم تميّزه المنافسة الاقتصادية والثقافية، فلا مناص من الاستثمار فيه . وفي هذا أشارت الدراسات إلى وجود علاقة قوّية بين تنميّة الموارد البشرية والنمو الاقتصادي[6]، والأكيد أن لا فرق بين البشر عند الولادة من حيث القدرات والاستعدادات، إنّما يظهر التفاوت بمرور الوقت وبفعل التكفل تربيّة وتعليما.

تقوم التنميّة البشرية على محورين أساسيين هما :

- بناء القدرات البشرية.
- التوظيف الكفء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني.

وتعرّف بأنّها تفعيل القدرة البشرية وتأهيلها للمشاركة الكاملة في السيّادة على موارد المجتمع والإمساك بالقوى التّي سترسم مستقبله وتحدد مصيره.[7] وتعرّف أيضا بأنّها " التنميّة التّي تعنى بكلّ جوانب الحيّاة الإنسانية وبكلّ عناصر التقدّم المجتمعي".[8]

4- التنميّة: The development

مفهوم التنميّة معقد ومتشابك ومتداخل مع مفاهيم كثيرة تلتقي معه كالتقدّم، التطوّر، التحديث، التصنيع وحتّى التكنولوجيا. والواقع أنّ تحديده يرتبط بالمجتمع وثقافته، فعرّفت " بعمليّة تنشيط الاقتصاد القومي وتحويله من حالة ركود وثبات إلى مرحلة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة إجمال الناتج القومي"[9]، وإلى جانب هذا التعريف الاقتصادي البحت ظهر تعريف اجتماعي وهو: " عملية توفير الاحتياجات الأساسية للإنسان من مأكل، ملبس، مسكن، صحة، تعليم وعمل"، وتعريف سياسي وهو: " توفير فرص المشاركة في تقرير المصير، حرية التعبير والتفكير والأمن والتمتع بروح المواطنة..."[10] ولذلك ظهر من تحدّث عن كل ذلك وجمعه في تعريف واحد. وفي هذا الإطار يرى بوزيك Pusic Eugen بأنّ " التنميّة عمليّة متكاملة، وهي التفاعل الديناميكي بين المجتمع و مستوى الإنتاجية التّي بلغها. الإنتاجية التي تعني طاقات جميع أفراد المجتمع".[11]

والتنميّة في مفهومها الشمولي " هي ذلك الاستنهاض الواعي المتكامل لكلّ المقوّمات المادية والروحية للمجتمع/ الأمة وتوظيفها لمجابهة التحدّيات التّي تفرضها اللحظة الحضارية الراهنة، وتحقيق الحاجيات والمتطلّبات، وتوفير الشروط الضرورية التي تجعل المجتمع المعني متملكاً، بنوع من الجدارة والاستحقاق، للقدرة على اختراق أزمنة الحداثة والانتماء إليها، والتواصل والتبادل المتكافئ معها، والتأثير فيها كطرف فاعل مبدع، وليس كتابع هامشي مستقبل ومنفعل فقط".[12] وقد ظهرت التنميّة كعمليّة أو كشعار تسعى الدول لتجسيده على أرض الواقع بعد الحرب العالمية الثانية، لتصب جلّ المشاريع والخطط والاستراتيجيات فيها، كما حظيّت باهتمام الباحثين الجامعيين بمختلف تخصصاتهم ، وعلى ذلك أجريّت دراسات وألفت كتب كثيرة حولها، مع العلم أنّ موضوع التنميّة لا ينتمي أو لا يقتصر على فرع علميّ واحد، إنّما كلّ تخصص يتناوله في اهتماماته.

وهناك عدّة عوامل أدت إلى ظهور هذا المفهوم يمكن إجمالها في: [13]

- سيطرة الدولة على مجريات وقضايا المجتمع مما أدى إلى ظهور مفهوم التخطيط العلمي لتحقيق التنميّة الشاملة.

- الأزمة الاقتصادية العالمية (1929) التّي أدت إلى إفلاس الوحدات الصناعية والتجارية بأوروبا الغربية وأمريكا وما أنتجه من هزات اجتماعية وسياسية.

- اهتمام الدول النامية بالنهوض باقتصادها بعد حصولها على الاستقلال.
- الحربان العالميتان الأولى والثانية وعواقبهما الاقتصادية الوخيمة، التّي أدت إلى تدخل الدول لتنظيم وتنشيط وإعادة بناء النشاط الاقتصادي.
- التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول المتقدمة والدول النامية، ما دفع الباحثين من مختلف التخصصات للسعيّ لإيجاد طريقة لتقليص الهوّة (التنميّة).
- ظهور وانتشار المجتمع الصناعي الرأسمالي عقب الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر. والملاحظ هو أنّ هناك الكثير من المفاهيم تشبه وتتداخل مع مفهوم التنميّة وإن كان بينها اختلاف ولو بسيط، منها التقدّم، التطوّر، التحديث والتصنيع. مع العلم أنّ تحقيق مستويات متقدمة من التنميّة يعني حدوث التقدّم، التطوّر والتصنيع. " وقد فضّل البعض استعمال لفظ الإنماء بدل التنميّة لكونه يعبر عن الاتجاه القصدي بينما التنميّة على العمليّة ذاتها ."[14] وإذا كانت للتنميّة أنواع، أو بتعبير آخر توجد التنميّة في كلّ المجالات كالمجال الاقتصادي (التنميّة الاقتصادية)، المجال الاجتماعي (التنميّة الاجتماعية) ، المجال السيّاسي (التنميّة السيّاسية) .. فلا يمكن أن تحدث في مجال دون آخر في واقع أو مجتمع واحد. على هذا المنحى " يرى أوجن بوزيك Eugen Pusic بأنّها عمليّة متكاملة لا تنقسم، يُنظر إليها كتفاعل ديناميكي بين بناء مجتمع معيّن ومستوى الإنتاجية التّي بلغها هذا المجتمع ."[15] والتنميّة إذن تعبر عن المستوى الذّي بلغه المجتمع من تطوّر بأبعاده الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، الإدارية والسيّاسية ، فلا يرتبط بقطاع دون آخر ويشير إلى حركيّة مجتمعيّة متكاملة ومتفاعلة في إطار منظّم ومنسجم.

لقد ظهر ضمن عمليّة التنميّة أو في إطار حركة التنميّة التّي مست العالم مفهوم (أو عمليّة) تنميّة المجتمع Community development وهي " حركة إنسانية تستهدف النهوض بالريف والحضر على أساس من تكامل الجهود بين كلّ أفراد المجتمع وقدراته، يتوقف نجاحها على المشاركة النشطة للمواطنين في تحديد البرامج ، تدعيمها والانصياع فيها".[16] على هذا الأساس يمكن اعتبار التنميّة عمليّة تحوّل شامل : اجتماعي،

اقتصادي، سيّاسي وثقافي. " وتمثل نهوضا حضاريا ، لا مجرد تغيّر اقتصادي لا يتعدى مجال ارتفاع متوسط دخل الفرد"[17] وإذا كان الأمر كذلك فمما لا ريب فيه أنّ وراء تحريك مقوّمات المجتمع لاسيما الروحية والنفسيّة ودفعها، ناهيك عن دراسة الوضعيات ووضع البرامج، منشآت اجتماعية لابّد أن تكون قوّية وواعية وذات صلة وثيقة بالمجتمع وواقعه، أولها الجامعة. كما ينبغي التأكيد على ضرورة توليد التنميّة من الواقع وارتكازها على معطيّات وحيثيات محليّة، لا يمكن استنساخها واستيرادها، فلكي تنجح لابّد أن تكون نتاج معطيّات ثقافيّة، حضارية وحتّى اقتصادية وسيّاسية محلّية.

5- **اللاتجسير:** هو عدم وجود علاقة بين شيئين أو أمرين، أو عدم وجود جسر بينهما. نقصد به في بحثنا عدم وجود علاقة بين الجامعة بمكوناتها والمحيط الاجتماعي بحيثياته ومتطلباته، أو ضعفها.

مقوّمات التنميّة:

توجد شروط مرتبطة بالتنميّة، وجودها وقوّتها يحددان مستواها ومدة حياتها، نذكر بعضها في ما يلي:

1- السكان: للنمو الديمغرافي ارتباط وثيق بالتنميّة فمعدله ونسبته مقارنة بالمساحة يلعبان دورا سالبا أو موجبا. وطبعا لليد العاملة دخل في ذلك، إضافة إلى التركيبة العمرية، فهناك فرق من حيث الدور بين مجتمع نسبته الكبرى شباب ومجتمع أخر نسبته العظمى شيوخ. وقد يتحوّل تعداد السكان إلى عالة وسبب من أسباب إعاقة التنمية، فعدم تبني سياسة تنمويّة راشدة، تجعل من زيادة السكان ارتفاع نسبة الإعالة وزيادة الطلب على الخدمات ومن ثمّ انخفاض مستوى المعيشة، حالة نجدها عند بعض الدول النامية التّي لم تتمكن من التحكّم في تنميّتها. وبالمقابل يشكل كبر عدد السكان قوّة، لأنّ أي برنامج لا يمكن تطبيقه في حالة غيّاب العنصر البشري. أصبح المورد البشري أهمّ شروط التنميّة، لكن بتوفير شروط و أسباب تحوّله إلى القوّة ولا يتمّ ذلك سوى بوجود منشآت اجتماعية قوّية وفعّالة أولها و أهمها المدرسة، فبعض الدول تجعل من ارتفاع عدد سكانها قوّة تحقق بها تنميّة كبيرة ، والصين مثال حيّ عن ذلك.

2- قوّة العمل: المقصود هو عدد الأفراد القادرين على العمل، إذ تشكل الأعداد الكبيرة لليد العاملة قوّة حقيقية وقاطرة قوّية للتنمية، كلّما اتسم مجتمع بارتفاع المقبلين على العمل وزاد عن عدد المحالين على التقاعد كلّما كان بمنآى عن الأزمات، لكن بشرط

التحكّم في التشغيل أولا وتفعيل هذه القوّة بتكوينها مهنيّا وتوجيهها وإرشادها ثانيا، وطبعا تمثل مشكلة البطالة أهمّ وأخطر المشاكل التّي تواجه وتجابه الاقتصاد. ولاشك أنّ بعض الدول الأوروبية كفرنسا التّي يتسمّ تعداد سكانها بالشيخوخة قد أدركت الخطورة فتوجهت إلى تشجيع الهجرة لاسيما ما يعرف بالهجرة الاقتصادية L'émigration économique أو الهجرة الانتقائية Sélectionnée. أدركت بأنّه لا يمكن إحداث تنميّة اقتصادية ما لم تتوفر الموارد البشرية.

3- القوّة التكنولوجية: إذا كان لابّد من يد عاملة فنيّة مؤهلة لدفع التنميّة قدما لاسيما في عالم تسوده المنافسة، فإنهّا تبقى قليلة المنفعة ما لم ترافق بآلات حديثة وتجهيزات متطورة . اكتسحت الآلة بشكل غريب عالم الشغل، بل من النادر وجود عمل دونها حتّى في أبسط المهن، وذلك لما توفّره من إنتاج ووقت وجهد. والتنميّة الاقتصادية تعريفا هي "عمليّة التغيير التّي يقوم بها الإنسان للانتقال من مجتمع تقليدي زراعي لمجتمع متقدّم صناعيا "[18] ، وطبعا التقدّم الصناعي يتطلّب إلى جانب الموارد البشرية والطبيعية القوّة التكنولوجية.

4- السيّاسة الاقتصادية: تبقى المقوّمات السابقة عديمة أو قليلة الفائدة ما لم تدعّم بسياسة اقتصادية حكيمة، تسعى إلى التحديث والاستقرار والارتقاء بمستوى المعيشة ومحاربة البطالة، صيانة الشباب، توسيع قاعدة التكامل الاجتماعي، تطوير الإدارة، الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية... وهذا لا يتمّ سوى باعتماد التخطيط كمنهاج للتنميّة، الذّي يُعد ضرورة فرضتها الأوضاع والظروف المتغيرة في ظل اقتصاد السوق والعولمة. وتزداد أهميّته بندرة الموارد الاقتصادية وعدم توازنها مع النمو الديمغرافي المطرد. أصبح التوجيه المهني إحدى المسائل الأساسية في الاقتصاد في وقت يشكّل فيه توزيع اليد العاملة نقطة حساسة في تحوّلات العالم.[19]

ثانيا / وظائف الجامعة وعلاقتها بالمجتمع:

بين الجامعة والمجتمع صلة وثيقة ، فلا يمكن تصوّر منظومة تربويّة أو تعليميّة أو تكوينية في أيّ مجتمع وفي أيّ بلد كان، منعزلة أو منفصلة عن المجتمع، والنظام التعليمي يعوّل عليه في بناء الدول بناء علميا محكما، وذلك من خلال ما يقدمه من قوى بشرية تتمتع بقدرات علمية وتكوينية في تخصصات ضرورية تقوم عليها عمليّة البناء والتنميّة، ويعتمد عليه الإقلاع الحضاري.

للمؤسسات التعليمية في المجتمعات لاسيما السائرة في طريق النمو، تشهد عمليات تحوّل وتغيّر في نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسيّاسية، أهمية كبيرة ، فالتغيير المنشود والناجح لابّد وأن تكون خططه منسجمة مع السيّاسة التعليمية المنتهجة، ذلك لأنّ النظام التعليمي قد يعمل على إنجاح مشاريع التنميّة كما قد يكون سببا في تكريس الفشل وتدعيم التخلف. " ونظرا لخطورة وأهميّة هذا الدور تعمد كلّ البلدان والدول على تأكيد ضرورة إشراك المؤسسات التعليمية في تحقيق التنميّة في شتى الجوانب."[20] وللجامعة وظائف متعددة ومشتركة في آن واحد بين أغلب الجامعات، الأولى تتمثل في العمليّة التدريسية، والثانية في القيّام بالبحث العلمي وهاتان الوظيفتان تترتب عليهما وظيفة ثالثة تلقائية وهي خدمة المجتمع، فمن خلال التدريس تنتشر المعرفة، كما يسهم البحث العلمي في إنتاج المعرفة وتطويرها، وأخيرا يمكننا الاستعانة بهذه المعارف في حلّ مشكلات الفرد وتحسين مستوى المعيشة من خلال إنجاح برامج وعمليّات التنميّة على كلّ المستويات. وفي هذا ذكر مؤرخو العلوم أنّ الوظيفة الأساسية للجامعات عند نشأتها كانت عمليّة التدريس، ولأهميّة هذه الوظيفة نالت إجماع الممارسين والمنظّرين على حد سواء، مما جعل الجامعات توظف كلّ إمكاناتها المادية والبشرية من أجل تحقيق هذا الهدف، لذا فإنّ مؤسسات التعليم الجامعي ركزت جلّ اهتمامها منذ بداية مسيرتها التاريخية، حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر على توفير نوع من التعليم ذي المستوى العالي،[21]هذا النوع من التعليم هو الذّي يسهم في تنميّة الطلبة معرفيا وتقنيا، وإعدادهم لتحمّل المهام التي تتطلّبها عمليّة تنميّة وتطوير المجتمع، وذلك من خلال تحصيل العلم والمعرفة واكتساب المهارات وتكوين الاتجاهات. بذلك تسهم الجامعة من خلال عمليّة التدريس بشكل مباشر في إعداد رأسمال بشري، أي الاستثمار في إعداد وتنميّة أحدّ الموارد المهمة داخل المجتمع وبالتّالي المساهمة في تطويره وتنميّته. وعلى الرغم من أهميّة هذه العملية التّي تقوم بها الجامعة، إلا أنّ التدريس في أغلب الجامعات العربية ، بقيّ عمليّة تقليدية، تقوم على المحاضرات النظرية، وترتبط بامتحانات ترتكز على الحفظ والذاكرة، دون الاهتمام بالعمل الجماعي، وتطبيق المعارف وتجديدها وإنتاجها، وهو ما أثر سلبا على مخرجات التعليم الجامعي، التي ارتفعت من حيث الكم، وانخفضت من حيث النوع والكيف، هذا فضلا عن الأستاذ الجامعي الذّي لا ينمو بالشكل المطلوب حيث يقتصر عمله على التدريس

التقليدي دون استخدام أساليب متطورة في التدريس والتقويم ودمج التكنولوجيا في عمليّة التعليم[22] . ويعتمد أداء المؤسسة الجامعية لهذه الوظائف على ثلاثة أطراف رئيسية وهي: الأستاذ ، الطالب والهيكل التنظيمي . أما الأستاذ فهو حجر الزاوية في العمليّة ، هو المكلف بالتدريس ، البحث والإنتاج لكونه الناقل للمعرفة والمبادر والموجه للبحث والمسئول أو السبب في السير الحسن للعملية البيداغوجية. نشير هنا إلى أنّ دوره أو مقامه يختلف جذريا عن مقام أستاذ مراحل ما قبل الجامعة ، " هو منظم لنواحي النشاط المؤدية لاكتساب المعرفة والمهارات لدى الطلبة "[23] ، والمشجعة على البحث والإنتاج، كما لا يمكن الحديث عن أستاذ جامعي دون البحث العلمي بل لا يمكن أن نصبح أساتذة جامعيين دون أن نمضي أوقاتا ونبذل جهودا في البحث.

" يرى جاسبرز Jaspers بأنّ الباحث - على عكس الموظف يؤدي مهامه وفق قواعد مسطرة – لا أحد يمكن أن يملي عليه كيفيّة القيّام ببحثه على أحسن ما يرام "[24].الطالب هو فرد منتقل من المرحلة الثانوية إلى مرحلة أعلى بفضل كفاءاته العلمية ، ليصبح في ما بعد من إطارات المجتمع، ويعتبر أحد العناصر الأساسية في الجامعة ومقصد العملية التعليمية والتكوينية. أما الهيكل التنظيمي فهو تلك المكونات البشرية والإدارية المتكاملة والمتناسقة، التّي تسهر على السير الحسن للجامعة إداريا، ماليا، بيداغوجيا وبحثا.

أما في ما يخص البحث العلمي فأصبح يحتل موقعا متميّزا في كلّ جامعات العالم المعاصر، ولم يعد التدريس الوظيفة الوحيدة للجامعات، وذلك من أجل تحقيق التقدّم في كافة المجالات التنمويّة وكذا التنافسية بين الأمم والتهديدية في المجالات الحربية وميادين الصراع، فالتقدّم الذّي يشهده العالم الغربي هو انعكاس مباشر ونتيجة حقيقية للأبحاث التّي تجريها الجامعات ومراكز البحث في مختلف المجالات. وأصبحت المكانة الحقيقية للأستاذ الجامعي مرتبطة بالبحث والاكتشاف والنشر والتأليف، فمن خلال القيّام بالأبحاث العلمية في شتى التخصصات تتجدد المعلومات والمعارف لدى الأستاذ مما ينعكس إيجابا على الطلبة داخل الجامعة، هذا بالإضافة إلى مساهمة نتائج الأبحاث العلمية التّي تجريها الجامعة في تمويلها، فنتائج الاكتشافات العلميّة والإبداعات وبراءات الاختراع تشكل موردا هاما في تمويل الجامعة، من خلال تعاملها مع قطاعات المجتمع المختلفة وتزويدها بهذه الاكتشافات والاختراعات، غير أنّ

نظرة متعمقة للبحث العلمي في الجامعات العربية بشكل عام، تبيّن أنّ البحث العلمي يعاني من مشكلات عديدة، كنقص التمويل حيث أنّ البحث العلمي عند أغلبيّة مكونات المجتمع يعد ترفا ويجب صرف الانتباه والأموال عنه، كما يعاني البحث العلمي في معظم الجامعات العربية من اعتباره مجرد أداء وظيفي، يقوم به الأستاذ لتحقيق أهداف ذاتيّة منفصلة عن حاجة المجتمع، كالأهداف المتمثلة في نيل الدرجات العلمية أو الترقية، الأمر الذّي يجعل هذه البحوث روتينية يكرر بعضها البعض الآخر، وتدور في فراغ تخطيطي، وتبقى نتائجها حبيسة المكتبات والمكاتب ، كما تبقى أهميّتها ظرفية والفائدة منها محدودة. " ومن بين المشكلات التي يعاني منها البحث العلمي في العالم العربي عدم وجود رؤية واضحة للبحث العلمي بمعنى الافتقار لخطط منهجية علميّة، أي غيّاب خطط ومشاريع حكومية تترتب عنها التزامات بحثية، وبالتّالي وجود انفصال بين الجامعة والمجتمع، هذا بالإضافة إلى غيّاب مناخ اجتماعي يشجّع على القيّام بالبحث العلمي"[25] .

وفي ما يخص الوظيفة الثالثة الرئيسية لأيّ جامعة فهي المساهمة في خدمة المجتمع، من خلال ما تقدمه من خدمات عامة سواء كانت مهنية أو اجتماعية أو ثقافية. هي البعد الثالث لوظيفة الجامعة، حيث تعمل من خلال هذه الوظيفة على تجسيد نتائج الأبحاث والمعارف في تنميّة المجتمع وتطويره وتحسين وضعيّة الأفراد، وإيجاد حلول للمشاكل المطروحة في كافة المجالات، وخدمة قطاعات المجتمع المختلفة من خلال رسم الخطط الإستراتيجية، ووضع قواعد للمعلومات والمعطيات والإحصاءات، وتسطير برامج تكوينية وإعدادية وتدريبية، وإقامة شراكات حقيقية مع المؤسسات الاقتصادية والمجتمعية الفاعلة والمنتجة، وبالتّالي تخرج الجامعة عن دورها التقليدي والعمل داخل أسوارها إلى المجتمع للتفاعل معه، ومع التطوّرات الجارية من حولها سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي، لتتلمس قضايا المجتمع وحاجاته الحقيقية، تربوية، اقتصادية، تقنيّة، ثقافية، فكرية ومعرفية، وتسعى للاستجابة إليها وتلبيتها وبالتّالي تجسيد فكرة الجامعة كمنظمة مفتوحة على المجتمع، تؤثر فيه وتتأثر به، وتسهم في خدمته والارتقاء بمستوى أداء الأفراد فيه.[26]

ثالثا / مواكبة الجامعة متطلّبات العولمة ومجتمع المعرفة:

تطوّرت بنيّة المجتمعات البشرية مع مرور الزمن وذلك بسبب الثورات والتغيّرات التي عرفتها هذه المجتمعات، كالثورة الزراعية ثمّ الثورة الصناعية فالانتقال إلى مجتمع ما بعد الحداثة، ونشهد اليوم تسميّات متعددة تطلق على المجتمعات المعاصرة كالمجتمع المعلوماتي، مجتمع اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة وغيرها من التسميّات أو المصطلحات. لقد أدى الاستخدام الهائل لتكنولوجية المعلومات وتعدد مصادرها، التي تخلت عن البيئة التقليدية، إلى بروز بيئة الكترونية ذات خصائص مميّزة. ولم يعد استخدام التكنولوجيا رفاهية للمجتمع، إنّما أصبح ضرورة تملها تطوّرات العصر، هذا العصر الذّي أصبح فيه اقتصاد الدول يعتمد على صناعة المعلومات.

والسؤال المطروح ما هو مجتمع المعرفة ؟ وما دور الجامعة في بنائه ؟

مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذّي يعتمد على حسن استعمال المعرفة في إدارة شؤونه، وتسطير السيّاسات الرشيدة، واتخاذ القرارات الصائبة والسليمة، ويعمل على إنتاج المعلومات لاستشراف المستقبل، ويستخدم مجتمع المعرفة المعارف كثروة وذلك من خلال استخدام موارده البشرية المكونة والمدربة كأساس للتنميّة الشاملة، وبالتّالي يمكن القول أنّ مجتمع المعرفة يرتبط فيه الاقتصاد والمعرفة بعضهما ببعض، حيث تمثل المعرفة ثروة اقتصادية، وهو الأمر الذّي أدى إلى ظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة، الذّي يحتل مكانا معتبرا ضمن مجتمع المعرفة، هذا الأمر يؤكد ضرورة الاهتمام بالفرد وإعداده والعناية به باعتباره المورد الأساسي للمعرفة، ومن ثمّ يشكل مجتمع المعرفة فرصة عظيمة ونقلة نوعية للاهتمام بالعنصر البشري باعتباره يشكل المورد الأساسي للمعرفة، والمعرفة تشكل أساس السلطة والكسب والجاه، وبمن ثم فمجتمع المعرفة لا يعتمد على الموارد الطبيعية، إنّما على العقول المفكرة التّي تسهم في إنتاج المعرفة وتحويلها إلى قوّة اقتصادية تحقق الرقي. وبالتّالي تبيّن أنّ " المعادلة الاقتصادية الجديدة لا تعتمد أساسا على وفرة الموارد الطبيعية ولا على وفرة الموارد المالية، بل على المعرفة والكفاءات والمهارات، أي على العلم والابتكار والتجديد".[27]

انطلاقا مما سبق يمكن القول بأنّ مجتمع المعرفة يستوجب توفر إمكانات كبيرة وقدرات فائقة، تعمل على تكوين الأفراد وإعدادهم لمسايرة ركب مجتمع المعرفة، وهذا الإعداد بلا شك يرتكز في أساسه على طبيعة النظم التعليمية السائدة في المجتمع،

إضافة إلى طبيعة الهياكل المادية والتكنولوجية والبيداغوجية المتوفرة، ذلك أنّ مجتمع المعرفة يتطلّب نظاما تعليميا معاصرا يقوم على أساس تكنولوجيا المعرفة، والعقول المبدعة التّي تمارس الإبداع والابتكار ولا تقف عند حدود النقل والتخزين. هذا الأمر يبرز أهميّة التعليم عموما والتعليم الجامعي أو العالي خصوصا في الاستجابة لتحدّيات مجتمع المعرفة، حيث يمكن للجامعة أن تؤدي وظيفة تطوير المجتمع وتهيئته لمسايرة التطوّر العالمي الحاصل، وذلك من خلال إعداد الفرد، حيث يظل المنحنى المجتمعي إما صاعدا أو منحصرا. والمجتمع الجزائري في حاجة إلى مؤسسة الجامعة من خلال تجديد نظمها وتطوير قدّراتها لتنتقل من دور نقل المعلومة وتخزينها إلى مستوى إنتاج وبناء المعارف، ثمّ الارتقاء إلى إمكانية تطبيق وتجسيد هذه المعارف خدمة للفرد وللمجتمع، فمن خلال بناء نظم معرفية جادة تستجيب للمشكلات المجتمعية المطروحة تستطيع الجامعة الجزائرية أن تقوم بدور الموجه والمخطط والضامن لنجاح عمليّات التنفيذ. كما أنّ العلاقة تبدو وثيقة بين اقتصاد المعرفة والجامعة، ذلك لأنّ اقتصاد المعرفة يعتمد على إنتاج المعارف، وإنتاج المعارف يمثل إحدى أهمّ وظائف الجامعات المعاصرة، حيث تسهم في مختلف دول العالم بدور أساسي في إنتاج المعارف، وتطوير آليات اقتصاد المعرفة من خلال ما تجريه من دراسات وبحوث تضيف لمجالات العلم المختلفة معارف جديدة، تسهم في حلّ المشكلات وتطوير المجتمع، وكذلك من خلال استجابتها لحاجات عالم الشغل من مهن وتخصصات، وتوفير نظم تعلّم تستند إلى التقنيات وتكنولوجيا المعرفة، وهو ما يسهم بدور كبير في تفعيل آليات ومتطلّبات اقتصاد المعرفة.

رابعا / دواعي تدعيم العلاقة بين الجامعة والمجتمع:

إنّ توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع مطلب وشرط أساسي لإنجاح البرامج التنمويّة في كافة المجالات ومختلف القطاعات، فلا يمكن تنميّة وتطوير أيّ مجتمع دون توثيق صلته وعلاقته بالجامعة وإحداث عملية تبادلية بين الجامعة والمجتمع، ذلك لأنّ غاية التنميّة هي خدمة الإنسان وتحقيق رفاهيته، ولذلك تعمل دول العالم المعاصر جاهدة لتوثيق العلاقة بين الجامعة بتخصصاتها المتنوعة ومراكز الأبحاث المختلفة، والمجتمع بمختلف مؤسساته وقطاعاته، وذلك بهدف تحقيق التنميّة ومسايرة متطلّبات الثورة المعلوماتية والمعرفية، من خلال الإطارات التي تتخرج من الجامعة، حيث تمتلك القدرة على التعامل بكفاءة مع مجتمع المعلوماتية والمعرفة والتكنولوجيا، أي أنّ الفضاء

الجامعي هو فضاء النخبة، التي تصنع الجامعة وتعطيها بعدها العلمي والفكري وتجعل من وتيرة تطوّر المجتمع حقيقة، فالجامعة في العديد من دول العالم المعاصر هي القائدة للحركات الاجتماعية والفكرية ، لها دور قيّادي داخل المجتمع من خلال النخبة المبدعة المسايرة لمتطلّبات العصر. كما تعمل الجامعة على بناء الإنسان وتنميّته تنميّة متكاملة، وتزوده بالمعارف اللازمة والمهارات المختلفة، لتسيير قطاعات مختلفة كالتربية، الزراعة، الصناعة، التجارة... إنّ من دواعي تدعيم العلاقة بين الجامعة والمجتمع إحداث شراكة وتبادل بينهما من خلال استغلال الموارد المختلفة، والمجتمع بنظرة استثمارية اقتصادية عبارة عن طاقات كامنة ، تنتظر التربيّة والصقل والتوظيف ، فكيف يتحقق ذلك إذا كانت الجامعة في غير هذا المستوى ؟

عموما هناك مجموعة من الدواعي والمبررات تدعم وتوثق علاقة الجامعة بالمجتمع نذكرها في ما يلي:

- المبررات الاجتماعيّة الثقافيّة وذلك من خلال إحداث تغييرات اجتماعية وثقافية داخل المجتمع، وتدعيم ثقافة الانتماء، والمشاركة المجتمعية، وتعزيز الهوّية الثقافية، والإسهام في تحقيق التنمية الاجتماعية. كما توجد مجالات أخرى متعددة يمكن أن تفيد فيها الجامعة لا يمكن حصرها، كالجانب الثقافي والترفيهي والاجتماعي إلى غير ذلك، وفي قطاعات مختلفة سواء عمومية أو خاصة، وذلك من خلال ثلاثة محاور هي :

أ- التكوين والتأطير والتأهيل

ب- البحث والدراسات (البحث العلمي والتكنولوجي)

ج- الإشراك والمشاورات والخبرة

وعلى ذلك يجب السعي إلى خلق وتمتين علاقة الجامعة بمحيطها، الذّي لا يمكن أن ينجح إلا باستغلال الإمكانات العلمية والاقتصادية المحلية. في هذا الإطار نؤكد على فكرة كون البلد تخدمه طاقاته لا غير، وهو مفتاح نجاح العلاقة خصوصاً إذا علمنا أنّ التنميّة لا يعيقها عدم وجود الإمكانات بقدر ما تعيقها أساليب استغلال هذه الإمكانات. لهذا وجب تعبئة جميع الفاعلين المتدخلين في إطار التشارك والتضامن والتكامل، " هو التوجّه الجديد وما تؤكد عليه العولمة من قيّم القدرة والكفاءة والحوار

والشراكة للانخراط في رهانات هذا النظام الكوني والمشاركة فيه، ومما لا ريب فيه أنّ امتلاك هذه القدرة لا يتمّ إلا عبر شروط كثيرة ومتعددة.[28]

د- المبررات السيّاسية : تساهم الجامعة في أغلب الأحيان في ضمان الاستقرار السيّاسي، والتقليل من حدّة الصراعات، وتدعيم ثقافة المشاركة السيّاسية، كما تعمل على نشر قيّم التسامح والسلام، إضافة إلى تنميّة الوعي السيّاسي للمواطن، والعمل على تحقيق المواطنة وتدعيم العدالة، الحرية، الديمقراطية.

هـ- المبررات الاقتصادية : تسعى الجامعة إلى تأهيل الفرد وتحسين مستواه الاقتصادي وذلك من خلال إيجاد علاقة بين التعليم والإنتاج، إضافة إلى دعم التنميّة الاقتصادية داخل المجتمع.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه مع بداية عصر المعلومات تمّ تطوير فلسفة جامعية جديدة أشد ارتباطا بالثقانة العالية، والتي تتصدر الواجهة الأمامية للعلم والصناعات المستقبلية. وهنا نشير إلى التجربة التي قام بها فردترمان عميد كلّية الهندسة في جامعة ستانفورد عام 1951 الذّي سميّ في حينها بمتنزه البحوث Park Research ثمّ عرف بعدئذ باسم وادي السيلكون، وهو ما يسمى اليوم بمتنزه العلم Science Park أو مدينة العلم. أقيمت قرب جامعة ستانفورد في جنوب سان فرانسيسكو في كاليفورنيا مراكز للبحوث العلمية المتقدمة وصناعات ريادية، تعتمد على الابتكارات وعلى نتائج البحث والتطوير. وحققت هذه المنظومة تبادلا سريعا جدا للمعلومات بين الجامعة ومراكز البحوث والصناعة الريادية. وقد انتشرت هذه الفلسفة في الولايات المتحدة إذ أقيم ما يزيد عن مائة وخمسين مدينة علم حتّى العقد الأخير من القرن الماضي.[29]

خامسا / واقع العلاقة بين الجامعة والمجتمع في الجزائر:

لقد تغيّر موقع المعرفة جذريا في المجتمع، فبعدما كان حكرا على النخبة أصبح اليوم متداولا على نطاق واسع، وتعددت مصادر المعرفة وأصبحت مشاعة بين الأفراد، ولم تعد الجامعة أداة لنقل المعرفة الأكاديمية فقط، بل أصبحت مصدرا للقيّم ومصدرا لشرعية النخبة الوطنية في كلّ دولة ، وباتت مؤسسة معرفية في أغلب دول العالم المعاصر. من أبرز ما نصت عليه نصوص إصلاح الجامعة الجزائرية في فترة السبعينيات من القرن الماضي ضمان تكافؤ الفرص للجميع مع الحفاظ على مستوى علمي لائق. وبلا شك أنّ المعارف التّي تنتجها الجامعة هي قاعدة للحياة الاجتماعية

والاقتصادية، لا يتعلّق الأمر إذن بمجرد معارف وأفكار أو معلومات تتداول على نطاق الجامعة، لكن الأمر يتعلّق أساسا بقيّم الحرّية والابتكار والإبداع الفكري والعلمي والتجديد المعرفي. لا يتمثل التحدي في امتلاك رصيد من المعارف فقط بل المطلب هو إنشاء نسق وطني للابتكار والإبداع، يستند إلى منظومة كاملة من القيّم والآليات والنظم والإجراءات العمليّة التي تكون الجامعة أساسها. " هذا النسق الوطني للإبداع والابتكار والتجديد والاختراع هو الضمانة الأساسية لتكوين النخبة وتراكم المعرفة ونموّها وتجديدها ".[30] وهل الجامعة الجزائرية قادرة على أداء هذا الدور؟

إنّ المتمعن في العلاقة بين الجامعة والمجال الصناعي في الجزائر كمثال يدرك الحلقة المفقودة بين الجامعة والصناعة والاقتصاد، حيث نجد أغلب الوزارات أسست وكالات ومراكز ومعاهد تابعة لها مباشرة بهدف صناعة إطارات، وأصبح المجال العلمي والمعرفة منقسم ومجزء، مما انعكس سلبا على تطوير المعرفة وبالتّالي على التنميّة وتكوين ما يسمى" الفكر والمعرفة الشاملان" على المستوى الوطني ، وقد رأينا المؤسسات الجامعية تفتح مستويات تكوين دنيا في حين تنشئ المؤسسات الصناعية والإدارية والقضائية مؤسسات تكوين الإطارات ذوي المستوى الجامعي. وذلك اتجاه يستجيب تماما لمنطق سيطرة المحيط على الجامعة بدلا من أن تكون الجامعة قائدا للمجتمع ومنارة في محيطها المباشر أو البعيد. يحدث هذا ويستمر في عصر أصبح فيه تداول المعارف قاعدة لتداول الموارد بل شرطه الأساسي.

سادسا / رؤية استشرافية لتوطيد العلاقة بين الجامعة والمجتمع:

إذا عدنا إلى تعريف التنميّة نجد أنّها تستوجب تجنيد كلّ طاقات ومقوّمات المجتمع المادية و الروحية، أي تحفيز و تفعيل الأشخاص والمؤسسات في سبيل خلق التواصل بين كلّ الأطراف الفاعلة. في هذا الإطار تدخل الجامعة لكونها مؤسسة ضمن الأطراف المعنيّة وبوصفها مكوّناً أو موجّهاً أو شريكاً أو خبيراً.

أشار تقرير التنميّة الإنسانية العربية إلى قلّة الموارد المخصصة وتدني مستوى المناهج وعدم تحديثها، وقدم أساليب التعليم المتبعة، إضافة إلى تدني مستويات وكفاءة أداء التدريس وقلّة الحوافز، بل انعدامها في غالب الأحيان. في ظل هذا الواقع كان من اللزوم

التفكير في استراتيجيات وخطط وآليات يمكن من خلالها أن تتدعم العلاقة بين الجامعة والمجتمع، لذلك نرى بأنّه لابّد من :

- ربط كلّ المشاريع بالبحث العلمي.

- ضرورة وجود إرادة سيّاسية حقيقية للاهتمام بالجامعة كمؤسسة هامة داخل المجتمع.

- العمل على تعزيز مكانة الجامعة في أذهان المواطنين.

- غرس ثقافة عدم جدوى أي تغيير بدون جامعة ومن خلالها البحث العلمي والتكنولوجي.

- التجديد والتطوير في البرامج الجامعية في مختلف فروع المعرفة العلميّة، بمواجهة الذات والنقد الصريح لما يعانيه التعليم. فالتعليم ما هو إلا منظومة فرعية من نظام اكبر هو البنية المجتمعية، ومن ثمّ فهذه المنظومة الفرعية تصح بصحة الجسم الكبير وتمرض بمرضه، ومعنى هذا أنّ المجتمع إذا كان متخلفا فسوف تشيع علل التخلّف في التعليم نفسه، سواء في الفلسفة أو الأهداف أو في التنظيم أو مناهج التعليم أو إدارته، ومن ثمّ يعمل التعليم على إعادة إنتاج مفاهيم وأساليب وقوى بشرية تكرس التخلّف وتعززه.

- تأسيس بنيّة تحتية قوّية من شبكة الاتصالات الحديثة وقواعد المعلومات، والتكنولوجيا لأنّ ذلك يدعم بناء نظم معرفية ذات قيمة، تسهم في إنتاج المعرفة وخدمة أفراد المجتمع. أوصلت الثورة العلميّة والتقنية وثورة الاتصالات العلم إلى أن يكون عنصر إنتاج إضافة إلى عناصر الإنتاج الأخرى، كالأرض والرأسمال والعمل والتنظيم. هذا العنصر الجديد المهم لا ينفذه إلا ذوو الكفاءة والإعداد العلمي العالي والعمل الرصين من الباحثين والمفكرين والعلماء والتقنيين المهرة. أصبحت الجامعات مصدرا لهذه الكفاءات ووسيلة لبناء قدرات وملكات أخرى في حقل العمل بالمعارف والخبرات الجديدة، مما قاد إلى توسع خدمة المجتمع كوظيفة من وظائف الجامعات.

- إعداد برامج لدعم التنميّة المهنية للأستاذ الجامعي للإسهام في تحسين الأداء والقيّام بالواجبات بمهنية عالية.
- إنشاء إطار وطني للابتكار والإبداع يعتمد على منظومة كاملة من القيّم والآليات والنظم، حيث تكون مؤسسة الجامعة الركن الأساس في هذه العملية، وذلك لتوليد نخبة تكون قادرة على نشر المعرفة والقيّام بالبحث والإبداع.
- ضرورة إيجاد فضاء جامعي بشروط علمية ومادية داعمة للإنتاج، مع تحقيق التوازن بين نشر وإنتاج المعرفة وخدمة المجتمع.
- وضع خطط استراتيجية توجه من خلالها الجامعة البحوث العلميّة لخدمة قطاعات الإنتاج وفق عقود تبرم بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.
- ربط مشاريع البحث العلمي داخل الجامعة بمؤسسات ومراكز الإنتاج، وقضايا المجتمع ومشكلاته.
- نشر الوعي لدى أفراد المجتمع، خاصة أصحاب المشاريع الكبرى، وأرباب الأعمال، وأصحاب رؤوس الأموال بضرورة توطيد العلاقة مع الجامعة من خلال عمليّات التمويل للمشاريع البحثية الجامعية، والاستفادة من الأفكار والاختراعات التّي تنجزها الجامعة.
- تقديم الاستشارات والخدمات المناسبة وذلك من خلال شراكة فعليّة بين الجامعة والقطاعات المختلفة داخل المجتمع.
- انتهاج سيّاسة وطنيّة لتسويق البحوث العلميّة والارتقاء بها لتصبح سلعة ذات قيمة لدى المجتمع.
- التوسّع في إعداد وتنفيذ البرامج التكوينية والتثقيفية.
- ربط مشاريع التنميّة بالجامعة ومراكز البحث، ومتطلّبات سوق العمل.
- تسهيل إجراءات البحث وإعطاء الباحثين الجامعيين كلّ الوسائل والأدوات .
- توفير الظروف والتحفيزات أمام الباحثين .
- فرض على كلّ المؤسسات الإنتاجية الاستعانة بالجامعة لإجراء الدراسات والبحوث في مشاكلها.

خاتمة:

إنّ العلاقة بين الجامعة والمجتمع في الجزائر، إذا ما استثنينا وظائف التدريس، وتخريج الطلبة، يمكن القول بأنّها تشهد حالة اللاتجسير واللاتواصل، بل في

الكثير من الأحيّان تتأثر الجامعة بالمجتمع، وتسود حالة العربة قبل الحصان، وأسباب ذلك متعددة وواضحة كما ذكرنا، وإصلاح وتوثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع شروطها وآلياتها واضحة لا يختلف فيها عاقلان، فهل نحن فاعلون؟

والواقع أنّه يجب الخروج من جدلية أو صراع: من ينبغي أن يبادر أو يتصل، الجامعة أم المحيط (المجتمع)؟

كلاهما لابد أن يسعى لربط العلاقة والتواصل. هي صورة لإدراك حضاري لدور وواجب الجامعة باعتبارها مصدر ومنبر البحث وبداية التنمية.

يجب أن تكون الجامعة بمثابة المرآة للمجتمع، عبره تبصر كلّ صغيرة وكبيرة، ينبغي أن تكون منبر مناقشة كلّ قضاياه، ومنطلق كلّ الحلول وواضع كلّ الخطط والمشاريع والاستراتيجيات، لا أن تبقى منعزلة عن المجتمع وغير شاعرة وواعيّة بما يجري فيه، وغير مشتركة في حركية نموه ومسار تطوّره.. بل هي منقذه وواقيه من كل المخاطر.

المراجع:

1- إبراهيم أحمد، السيد إبراهيم،(2008). التعليم والتنميّة البشرية- خبرات عالمية(ط1). الإسكندرية: دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر.

2- أحمد حسين، الصغير، (2005). التعليم الجامعي في الوطن العربي، تحديات الواقع ورؤى المستقبل. القاهرة:عالم الكتب.

3- أحمد عبد الفتاح ناجي، (2010). التخطيط للتنميّة في الدول النامية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

4- الفاروق زكي يونس، (1967). تنمية المجتمع في الدول النامية. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

5- أندريه إيمار ، جانين أوبوايه، (1986) . تاريخ الحضارات العام ، الشرق واليونان . ترجمة فريد م. داغر وفؤاد ج. ابو ديمان، بيروت: منشورات عويدات.

6- أسامة عبد الرحمن،(1982). البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية. *عالم المعرفة*، العدد 7، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب.

7- جان دريقيون، (1998). التوجيه التربوي والمهني(ط 2). (ترجمة ميشال أبي فاضل)، بيروت: عويدات للنشر والطباعة.

8- مليحان معيض البثيتي، (2000). الجامعات: نشأتها، مفهومها، وظائفها، دراسة وصفية تحليلية. *المجلة التربوية*، مج14،ع54، الكويت: جامعة الكويت.

9- محمد بن أحمد، (2002). الثقافة والتنمية في عصر العولمة، عن كتاب السياسات الثقافية من أجل التنمية في الوطن العربي. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

10- محمد منير مرسي،(2002). الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه. القاهرة: عالم الكتب.

11- مصطفى محسن، (1999). التعريب والتنمية. طنجة: منشورات ، سلسة شراع.

12- إسماعيل نامق (26-11/23 /1998). نظرة في التعليم الجامعي. بحوث مؤتمر المجمع العلمي العراقي ، بغداد.

13- سعيد التل، (1997). *قواعد الدراسة في الجامعة*. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.

14- سعيد إسماعيل علي، (1994). نحو صيغ تعليمية جديدة في إطار التنمية الشاملة. الكويت: جمعية المعلمين الكويتية.

15- عاطف عبد الله قبرصي، (2000). التنميّة البشرية المستدامة في ظل العولمة ، التحدي العربي. نيويورك: سلسلة دراسات التنميّة البشرية.

16- إسماعيل عاشور فني، الجامعة الجزائرية: أسئلة لبدايات القرن . تم استرجاعها بتاريخ 05-10-2010 من الموقع الإلكتروني.

17- عاشور فني. الجامعة الجزائرية : أسئلة لبدايات القرن. تم استرجاعها في 2010.10.05 من الموقع.

18- عبد المنعم شوقي، (دون تاريخ النشر). تنمية المجتمع وتنظيمه. القاهرة: معهد الإدارة العامة.

19- فضيل دليو، الهاشمي لوكيا وميلود سفري، (2006). المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة. قسنطينة (الجزائر): مخبر علم الاجتماع والاتصال.

20- رابح كعباش، (2007). سوسيولوجيا التنميّة. جامعة منتوري- قسنطينة (الجزائر): مخبر علم اجتماع الإتصال للبحث والترجمة.

21- رشاد أحمد عبد اللطيف، د.ت .ن. التنميّة الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية(ط1). الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

22- خالد يوسف العمري، (1997). آفاق وتطلعات حديثة للتعلم الجامعي: منظور تربوي، مؤتمر تربية الغد. الدوحة: جامعة الإمارات كلية التربية.

23- *تقرير التنمية الإنسانية العربية*، 2003.

24- Eugen Pusic. (1992 *).* social welfare and social development. New-york : Mac millan Co.

25- Gholamallah M. (Sans date). Eléments de réflexion sur L'université , sa vocation et ses fonctions . Oran: URASC ,Université D'oran .

26- United nations. (Janury1991). *Governance for sustainable human development*.

الهوامش

[1]- عبد المنعم شوقي، (دون تاريخ النشر). تنمية المجتمع وتنظيمه. القاهرة: معهد الإدارة العامة، ص 10.

[2] - سعيد التل، (1997)، قواعد الدراسة في الجامعة. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر، ص 129.

[3] - أندريه إيمار، جانين أوبوايه. (1986) . تاريخ الحضارات العام ، الشرق واليونان . ترجمة فريد م. داغر وفؤاد ج. ابو ديمان، بيروت: منشورات عويدات، ص 109.

[4] - عبد المنعم شوقي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[5] - إبراهيم أحمد، السيد إبراهيم.(2008). التعليم والتنميّة البشرية- خبرات عالمية(ط1). الإسكندرية: دار الوفاء الطباعة والنشر، ص 10.

[6]- إبراهيم أحمد، السيد إبراهيم، نفس المرجع، ص 27.

[7]- United nations. (Janury1991). Governance for sustainable human development.p-01

[8]- عاطف عبد الله قبرصي. (2000). التنميّة البشرية المستدامة في ظل العولمة ، التحدي العربي. نيويورك: سلسلة دراسات التنميّة البشرية، ص 29.

[9] - رشاد أحمد عبد اللطيف، د.ت .ن. *التنميّة الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية*(ط1). الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، ص 8.

[10] - رشاد أحمد عبد اللطيف، نفس المرجع، ص 10.

[11] - أسامة عبد الرحمن. (1982). البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية. عالم المعرفة، العدد7، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص 24. 24.

[12] - مصطفى محسن. (1999). التعريب والتنمية. طنجة: منشورات ، سلسة شراع، ص 37.

[13] - رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص5.

[14] - رشاد أحمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 7.

[15] - Eugen Pusic. (1992 *).* social welfare and social development. New-york : Mac millan Co, p-09.

[16] - رابح كعباش. (2007). سوسيولوجيا التنميّة. جامعة منتوري- قسنطينة (الجزائر): مخبر علم اجتماع الإتصال للبحث والترجمة، ص29.

[17] - رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[18] - أحمد عبد الفتاح ناجي. (2010). التخطيط للتنميّة في الدول النامية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص 33.

[19] - جان دريفيون. (1998). التوجيه التربوي والمهني(ط 2). (ترجمة ميشال أبي فاضل)، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، ص 31.

[20] - الفاروق زكي يونس. (1967). تنمية المجتمع في الدول النامية. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ص 283.

[21] - مليحان معيض البثيتي. (2000). الجامعات: نشأتها، مفهومها، وظائفها، دراسة وصفية تحليلية. *المجلة التربوية*، مج14،ع54، الكويت: جامعة الكويت، ص 226.

[22] - أحمد حسين، الصغير. (2005). التعليم الجامعي في الوطن العربي، تحديات الواقع ورؤى المستقبل. القاهرة:عالم الكتب، ص 25.

[23] - فضيل دليو، الهاشمي لوكيا وميلود سفري. (2006). المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة. قسنطينة (الجزائر): مخبر علم الاجتماع والاتصال، ص 93.

[24] - Gholamallah M. (Sans date). Eléments de réflexion sur L'université , sa vocation et ses fonctions . Oran: URASC ,Université D'oran, p- 02.

[25] - أحمد حسين، الصغير. مرجع سبق ذكره، ص 26-28.

[26] - خالد يوسف العمري. (1997). آفاق وتطلعات حديثة للتعلم الجامعي: منظور تربوي، مؤتمر تربية الغد. الدوحة: جامعة الإمارات كلية التربية، ص 132.

[27] - محمد بن أحمد. (2002). الثقافة والتنمية في عصر العولمة، عن كتاب السياسات الثقافية من أجل التنمية في الوطن العربي. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص 26.

[28] - مصطفى محسن. (1999). التعريب والتنمية. طنجة: منشورات ، سلسة شراع، ص 11.

[29] - إسماعيل نامق (26-11/23 /1998). نظرة في التعليم الجامعي. بحوث مؤتمر المجمع العلمي العراقي ، بغداد، ص 179.

[30] - عاشور فني. الجامعة الجزائرية : أسئلة لبدايات القرن. تم استرجاعها في 2010.10.05 من الموقع.